

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

قسم: العلوم الاقتصادية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة  
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

## دراسة تحليلية لدور مؤسسات الوساطة البنكية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر

تحت إشراف:

أ.د. زيتوني كمال

من إعداد:

- محمادي خولة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
صالح سراي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
كمال زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
طلال زغبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

# شكر وتقدير

نرى إلزاما علينا تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما قيل:

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز وجل أن وفقنا لإتمام هذا العمل..... نشكر كل طاقم كلية العلوم الاقتصادية من أساتذة وإداريين حفظهم الله

كما أوجه شكري للأستاذ والدكتور زيتوني كمال

فقد كان حريص على قراءة كل ما نكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق وألطف عبارة وإشارة، فله منا وافر الشناء وخالص الدعاء.

## الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الذي قال عز و  
جل فيهما "و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"  
إلى نبع الحنان و حضن الامان، إلى أمي الغالية-أطال الله  
في عمرها- إلى الذي كان لي السند الأول و الأخير  
-أبي- أطال الله في عمره-  
إلى بهجتي وسروري إخوتي و أخواتي كل واحد باسمه.  
إلى جميع الأهل والأقارب.  
إلى جميع الزملاء والأصدقاء.  
إلى دفعة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي.  
إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلمي.  
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

محمدادي خولة

فهرس

المحتويات

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرفان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية</b>
4	تمهيد
5	المبحث الأول: ماهية الوساطة المالية
5	المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية
8	المطلب الثاني: وظائف الوسطاء الماليين
13	المطلب الثالث: مؤسسات الوساطة المالية
20	المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية
20	المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
22	المطلب الثاني: أنماط التنمية واستراتيجياتها
24	المطلب الثالث: نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية
	<b>الفصل الثاني: دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر</b>
26	تمهيد
27	المبحث الأول: تطوير عمل الوساطة البنكية في ظل الإصلاحات الجزائرية
28	المطلب الأول: المنظومة المصرفية في الجزائر
31	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض
33	المبحث الثاني: دراسة مؤشرات الوساطة المالية في ظل تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر
33	المطلب الأول: التطورات النقدية الرئيسية
39	المطلب الثاني: مؤشرات الجهاز المصرفي في الجزائر
44	خاتمة
46	المراجع

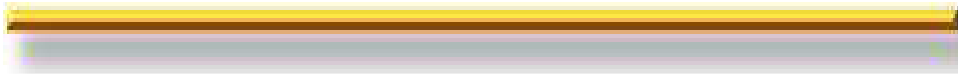
## فهرس الجداول

الصفحة	مضمونه
38	الجدول رقم (01) : تطور معدلات النمو في الجزائر ( 2010 - 2018 )
40	الجدول رقم (02) : نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر لمفتره 2008 / 2017 )
41	الجدول رقم (03) : تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفتره 2008 / 2017 )
43	الجدول رقم (04) : نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر لمفتره 2008 / 2017 )
44	الجدول رقم (05) : نسبة الكتلة النقدية M2 الى الناتج المحلي الخام في الجزائر لمفتره 2008 / 2017

## فهرس الاشكال

الصفحة	مضمونه
33	الشكل رقم (01) تطور الكتلة النقدية
35	الشكل رقم (02) هيكل الكتلة النقدية
36	الشكل رقم (03) المؤشرات النقدية
37	الشكل رقم (04) تطور المضاعف النقدي
42	الشكل رقم (05) حصة البنوك العمومية و الخاصة من إجمالي القروض ( 2008 / 2017 )
44	الشكل رقم (06) أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني ( 2008 / 2017 )

# مقدمة



الوساطة المالية تسمح بتعبئة الموارد المالية مما يحتاجه الاقتصاد، كما يحسن مهمة توجيه هذه الموارد إلى مشاريع واستثمارات أكثر إنتاجية والتي بدورها تسعى للرفع من مستوى تطورها وإبداعها التكنولوجي فبالنسبة ل Gold smith أكد ان الوساطة المالية تسعى إلى توجيه تلك الموارد المدخرة في المؤسسات المالية الى استثمارات للرفع من إنتاجية والزيادة في التنمية الاقتصادية لكن النمو يجب ان يكون أولا في القطاع المصرفي.

والوساطة المالية لا تكون الى بتطبيق سياسة التحرير المالي الذي جاء بها McKinnon and Shaw حيث ان أساس النجاح في التحرير المالي والتطوير في الجهاز المالي الذي يعتبر ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادي.

حيث أن النظام المالي في الجزائر يتكون أساسا من البنوك التجارية.

فالعلاقة التي تربط الوساطة المالية بالتنمية الاقتصادي رأى العديد من المفكرين الاقتصاديين أن لها اتجاهات في التأثير، فهناك من رأى ان الوساطة المالية هي التي تعزز في التنمية الاقتصادية حيث ان Schumpeter و McKinnon and Shaw اند شوا أول من دعم مبدا البنوك تحفز التنمية الاقتصادية.

الإشكالية المطروحة: انطلاقا مما سبق قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

كيف تساهم الوساطة المالية والبنكية على نشاط التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

الفرضية:

الوساطة المالية تؤثر على تعزيز وترقيه التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

✓ إبراز دور الوساطة المالية في التنمية الاقتصادية.

✓ معرفه موقع الوساطة المالية ومدى مساهمتها في الاقتصاد.

✓ التأكد من مدى قوه العلاقة بين الوساطة المالية والتنمية الاقتصادية.

### أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة كون ان هذا الموضوع ليس وليد اليوم وازداد الاهتمام به وصولا إلى وقتنا الحاضر إلا انه يعتبر ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ضرورة الرفع من كفاءة وفعالية القطاعات المالية والأجهزة البنكية الذي تعتبر حلقة وصل في تجميع الموارد وتخصيصها نحو الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية وفق مقاييس واضحة للرفع من وتيرة النمو الاقتصادي.

### دوافع اختيار الموضوع:

- ✓ يعتبر من مواضيع الوقت الراهن.
- ✓ ارتباط موضوع بمجال التخصص.
- ✓ معرفة أي عامل من عوامل الوساطة المالية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية.

### المنهجية المعتمدة:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي. المنهج الوصفي والتحليلي سنعتمد عليه في الإطار النظري والتطبيقية للدراسة من خلال سرد مختلف المفاهيم والأدبيات وتحليل مختلف الاحصائيات والجداول. محتويات الدراسة: من اجل بلوغ الأهداف في الدراسة والإجابة على الإشكالية وإثبات مدى صحة الفرضية لمعالجة موضوع دور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي. قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين ارتأينا ان تكون الدراسة مسبقة بمقدمة عامة تتضمن إشكالية وفرضية ومن ثم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة وأهميتها.

الفصل الأول: الإطار النظري للوساطة  
المالية والتنمية الاقتصادية



## تمهيد:

الوساطة المالية والنمو الاقتصادي مفهومان مكملان لبعضهم البعض من خلال قدره التحذيرية التي بينهما وهذه الحقيقة أعطت للنظام المالي والذي تعتبر الوساطة المالية جزء منه دور المحورين في النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم وأداره النقد وتحقيق الاستقرار المالي لتكون الوساطة المالية مساحه اكبر الوظيفة أساسيات الموجودة منها من خلال الرابط بين وحدات النظام المالية التي تكون في حالة عدم الوحدات التي تكون في حالة الفائض في الوسط المالية تعني المدخرات ومن يسمى تمدح قروده مع تدنيه المخاطر وتقديم اهم المعلومات والتسهيلات في عمليه التمويل وهذا ما جعل لها دوره كبيره في الدفع بعجله النمو الاقتصادي من خلال هذا الفصل نحاول تقديم دراسة نظريه شامله للوساطة المالية واهم وظائفها والنمو الاقتصادي النظريات المفسرة له.

## الفصل الأول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الوساطة المالية

المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية

هناك العديد من التعاريف الواردة بشأن الوساطة المالية من بينها الوساطة المالية<sup>1</sup> تعني جلب المواد المالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية والأفراد، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى فالمؤسسة المالية توجد من أجل تسهيل الوساطة<sup>1</sup>.

يعرف الوسيط المالي على أنه "مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين والمقرضين النهائيين، فالوساطة المالية تسمح لعملية الإقراض والاقتراض بأن تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما فيقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، وهكذا تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حق على نفسه تجاه دائنين بمقابل نقدي مستعملا النقود التي حصل عليها من ذلك في خلف حقوق مالية على المقترضين النهائيين وبذلك يمكن تعريف الوسطاء الماليين بأنهم وحدات اقتصادية وظيفتها الرئيسية هي شراء الأوراق المالية من المقترضين النهائيين وإصدار دين غير مباشر على نفسها لصالح المقترضين النهائيين<sup>2</sup>.

**أولاً: الوساطة المالية:** هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل العلاقة التمويل المباشر بين المقترضين والمقرضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة. فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال.. من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي تقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح القروض إلى

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998م، ص 201.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العسير، "النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامة، الطبعة الأولى، عمان، 2004م، ص 75.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

أطراف أخرى، وبهذه الطريقة، فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعها الحالية وأهدافها المستقبلية، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل، والذين يأخذون الأموال، هم أصحاب الحاجة إلى التمويل والوساطة المالية هي الهيئات التي تربط بينهما، فهي تجمع فوائض التمويل من جهة وتقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي.<sup>1</sup>

وغير أن التعريف الشامل للوساطة المالية" هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة بين المدخرين أي الأفراد والمنظمات الذين يتوفر لديهم الفائض من الأموال ولا تتوفر لديهم فرص استثمارية منتجة فتكون الوساطة هي قناة التمويل لهذه العملية، فالوساطة المالية بمثابة حتمية لكل اقتصاد نظرا للحلول التي تقوم بإيجادها لمشكلات التمويل والأهمية تمثلها بالنسبة للوحدات الاقتصادية والنمو الاقتصادي، نظرا للوظائف الكبيرة التي تقدمها لأصحاب الفائض والعجز والاقتصاد ككل.

### ثانيا: التطور التاريخي للوساطة المالية<sup>2</sup>:

نستطيع القول أن الوساطة المالية وجدت منذ القدم عن الإغريق والرومان الذين كانوا من رواد الفن المصري ولكنها لم تكن بالمفهوم الواسع الذي تعرفه الآن حيث لم تمارس هذه الهيئات إن أمكن تسميتها -الإقراض لغير فائدة إلا في نطاق محدود جدا.

وفي القرون الوسطى حيث كان التاجر وغيرهم بالاحتفاظ بالفائض من النقود المعدنية ذهبية كانت أو فضية لدى الصيارفة مقابل إيصال أو تعهد حيث يعتبرون هم أصحاب الفائض أي الطرف الأول للوساطة ومن الناحية الأخرى استخدام الصيارفة النقود المعدنية للمودع لديهما في قروض بعدما تأكدوا من أن أصحابها لن يقوموا بطلبها بصورة جماعية وذلك انطلاقا من خبرتهم في هذا المجال، وكانت القروض تزيد في قيمتها على قيمة النقود المعدنية المكسدة

<sup>1</sup> طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، بن عكنون - الجزائر، ص7.

<sup>2</sup> زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جوادة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005م، ص11.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

لديهم مقابل حصولهم على فوائد من المقترضين، وهم يمثلون الطرف الثاني من الوساطة اعتمادا على أن أصحاب هذه النقود (المودعين) لن يطالبوا بها دفعة واحد ومن هناك بدأت هذه القنوات أو الهيئات تتماشى وتتفنن في جمع المدخرات وإعطاء القروض.

### ثالثا: أسباب ظهور الوساطة المالية:<sup>1</sup>

من أهم الأسباب التي جاءت من أجلها الوساطة المالية هي الربط بين وحدات العجز والفائض وهنا نطرح التساؤل هل يمكن أن تقوم كل وحدة أو مجموعة بهذه الوظيفة بدون اللجوء إلى الوساطة المالية؟

فالإجابة على هذا التساؤل تكمن في الوساطة تعد من أهم عناصر النظام المالي فجلب الخدمات التي يقدمها من الصعب أن تقوم بها الوحدات بنفسها ومن أهم الأسباب التي أدت إلى وجودها:

✓ التطور المالي الحاصل في العالم.

✓ صعوبة وجود تمويل والجهد الكبير من طرف أصحاب العجز.

✓ صعوبة الربط بين طرفي العلاقة " المقرض-المقترض".

✓ تقليل الجهد والوقت بالنسبة لأصحاب العجز.

✓ عدم معرفة المقرض للأخطار مما يضعف التوظيف الجيد للأموال.

ومما ذكر يمكن أن نستنتج أن " التحرير المالي هو الدور في حالة الكبح المالي إلى

التحرير المالي، وهذا المرور يحتاج إلى القضاء على مجموعة من القيود كتحديد أسعار الفائدة

والقضاء على الحواجز أمام البنوك الأجنبية والمحلية والخاصة.

<sup>1</sup>بن دحمان آمنة، التطور المالي في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 95.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

### المطلب الثاني: وظائف الوسطاء الماليين<sup>1</sup>

على أساس الفكرة السابقة يمكن أن نتصور أن الوسطاء الماليين الذين تجتمع لديهم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأصول، يمكن لهم بالفعل أن يحققوا أشكالاً مختلفة من الوفورات الاقتصادية ويقوموا بأداء عدد متميز من الوظائف، ولعل من أهم ما يقوم به الوسطاء الماليون ما يلي:

#### أولاً: تقديم المعلومات المالية وتحليلها

إن العديد من الأفراد الذين ليست لديهم المعرفة الكاملة بشؤون الأوراق المالية، قد يجدون من المرهق لهم (سواء في صورة ضياع للمال أو الوقت) أن يقوموا بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الأوراق المالية غير المباشرة، خصوصاً إذا كان ما لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون في استثمارها. ومن هنا يأتي دور الوسطاء الماليين. فهم يستطيعون الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي (وهو ما لا يستطيع المدخر العادي عمله بإمكانياته). وستكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء بالطبع، منخفضة جداً إذا ما تم توزيعها على الحجم الكبير والمتنوع من الأصول التي يجمعون ويحللون المعلومات الخاصة بها. وفضلاً عن ذلك، يدعي بعض الوسطاء أن الاستعانة بهؤلاء الخبراء يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل كثيراً من تلك القرارات التي كان أصحاب المدخرات سوف يتخذونها بأنفسهم. وغالباً ما تصدق صحة هذا الادعاء ولو جزئياً. وحتى إذا لم يكن هذا صحيحاً في بعض الحالات، فالأمر المؤكد هو أن تكلفة جمع وتحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين تكون غالباً أقل مما لو قام بذلك المدخرون الأصليون.

<sup>1</sup>محمود يونس، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013م، ص ص 82، 89.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

### ثانيا: تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة

ويقصد بها التكاليف التي تنطوي عليها عمليات شراء الأصول المالية المباشرة والاحتفاظ بها وبيعها. وهنا يستطيع الوسطاء الماليون تحقيق وفورات اقتصادية في ناحيتين: ناحية حجم العمليات المالية التي يقومون بها وناحية عدد مرات قيامهم بهذه العمليات. وبالنسبة للناحية الأولى نجد أن الوسطاء، حيث، يكون حجم عملياتهم (سواء بيع أو شراء الأوراق المالية) كبير فإن توزيع التكاليف المصاحبة لهذه العمليات على هذا الحجم الكبير من الأصول المتعامل فيها يجعل نصيب كل وحدة من هذه التكاليف (التكلفة المتوسطة) صغيرا جدا بالمقارنة بالتكلفة المتوسطة التي تتحملها كل وحدة من الأصول (الأوراق المالية) في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم بها المدخرون النهائيون بأنفسهم.

أما بالنسبة للناحية الثانية فنجد أن عدد المرات التي يقوم فيها الوسطاء الماليون بعمليات شراء أو بيع أصول مالية يكون أقل من عدد المرات التي يقوم فيها المدخرون النهائيون بعمليات متشابهة. وبالطبع فإن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيضا في تكاليف القيام بها. والسبب في انخفاض عدد العمليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون عما يقوم به المدخرون النهائيون هو أن المدخر النهائي يتعين عليه أن يبيع قدرا من الأصول المالية التي في حوزته كلما اضطرته حاجته إلى السيولة إلى تحرير جزء من أرصده المحبوسة في تلك الأصول. وطبعا نتوقع أن يتكرر ذلك كثيرا. أما الوسيط المالي فلا يقوم بمثل هذه العمليات عددا كبيرا من المرات، لأن حاجته إلى السيولة لا تكون مفاجئة ومتكررة، فضلا عن أنه يتوقع باستمرار أن التيارات النقدية المتدفقة إليه (متحصلاته الكلية) تكون كافية لسد حاجته إلى السيولة. ومن ثم لا يضطر إلى إحداث نقص صافي في أصوله الكلية عن طريق بيع مقادير منها بصفة مستمرة وبالصورة، التي يكررها المدخرون النهائيون.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

### ثالثا: توفير الائتمان وتقديمه إلى راعبيه

ارتبط ظهور الوسطاء الماليين في البداية بعملية نقل فوائض المدخرون (الوحدات ذات الفائض) إلى المستثمرين والمستهلكين (الوحدات ذات العجز). ثم مع تزايد الحاجات الاقتصادية إلى الائتمان تطورت وظيفة الوسطاء الماليين فلم تعد تنصب فقط على تسهيل عمليات الائتمان المباشر بل أصبحت تحاول توفير مقادير إضافية جديدة (خلق دين جديد) عن طريق خلق (إصدار) الأصول المالية غير المباشرة. ومن معاد القول أن الوسطاء الماليين يعملون بهذا على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وهو كما رأينا شرط لضمان نمو الدخل القومي بمعدل مستقر. ولقد كان هذا التحول في طبيعة وظيفة الوساطة المالية من الناحية العملية مقترنا بتحول على مستوى الفكر النظري أيضا، فقد كانت النظرية الكلاسيكية تنظر إلى القطاع المالي -بصفة عامة- على أنه مجرد قطاع محايد neutral كل ما يقوم به جمع الموارد المالية ليمول بها القطاعات الإنتاجية حسب إنتاجيتها. ولقد ظل الفكر الاقتصادي أسير هذه التعاليم حتى ظهر كينز وحاول لأول مرة جذب الانتباه حول أهمية القطاع المالي. فشرط التوازن العام في النظرية الكينزية هو توازن سوق النقد والمال وسوق الإنتاج وسوق العمل. وفي الآونة الأخيرة ظهرت كتابات مختلفة تؤكد على أهمية تطوير السوق المالي وتظهر بوضوح الكيفية التي يرتبط بها التطور الاقتصادي للسوق بتطوره المالي، كما تظهر ارتباط كمية النقود ورأس المال العامل من جهة بحج الناتج القومي وثررة الأفراد من جهة أخرى.

### رابعا: توفير السيولة

يستطيع الوسطاء الماليون أن يحققوا قدرا من السيولة لأنفسهم ولحائزي أصولهم المالية غير المباشرة، وذلك بتكلفة أقل بكثير مما يستطيع تحقيقه المدخرون النهائيون لو قام كل واحد منهم بمقابلة حاجته إلى السيولة عن طريق احتفاظه بنقود أو أصول مالية مباشرة، فلقد سبق أن ذكرنا أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود أو بالأصول المباشرة مرتفعة جدا لأن حيازة النقود لا تدر عائدا على الإطلاق. كما أن الأصول قصيرة الأجل تتطوي على بعض التكاليف من حيث

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

شرائها وحيازتها، فضلا عن أن عائدها عادة ما يكون منخفضا، كما أن تكلفة الأصول المباشرة طويلة الأجل قد تكون غير محتملة خصوصا لو كان حجمها قليل وفترة حيازتها قصيرة، ويعمل الوسطاء الماليون على تخفيض هذه التكاليف بمعدلات كبيرة كآلاتي:

يستطيع المدخرون النهائيون مقابلة حاجتهم إلى السيولة -ولو جزئيا على الأقل- بتخليهم عن النقود وبعض الأصول الأخرى في مقابل حصولهم على ديون مرتفعة السيولة على الوسطاء الماليين تكون حالة السداد عند أو بعد فترة قصيرة. تتميز تكلفة الحصول على الديون على الوسطاء الماليين، ثم تحويلها إلى نقود بأنها تكون منخفضة في معظم الحالات، حيث لا تتطلب عادة أكثر من زيارة إلى الوسيط المالي أو إرسال أمر أو طلب كتابي إليه بالبريد.

ويكون مقدار النقود والأصول السائلة الأخرى التي يتعين أن يحتفظ بها الوسيط لمقابلة احتياجاته الذاتية من السيولة، أقل بكثير من تلك التي يحتفظ بها المدخرون النهائيون إذا حاول كل منهم مقابلة حاجاته الخاصة من السيولة بهذه الطريقة. فالوسيط يحتاج إلى الاحتفاظ بالنقود أو الأصول السائلة فقط لمواجهة احتمال أن تزيد مدفوعاته على متحصلاته. فعلى سبيل المثال لن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بأي أصول سائلة على الاطلاق إذا كان الوسيط يستطيع أن يتتبا بدرجة من الثقة بأنه في كل فترة مستقبلية سوف تزيد متحصلاته النقدية على مدفوعاته النقدية إلى أصحاب الحقوق غير المباشرة المسحوبة عليه، أي يستطيع مواجهة كل مدفوعاته المستحقة من متحصلاته.

وهناك نقطة مهمة تتعلق بوظيفة الوسطاء الماليين في هذا الصدد، وهي أن غالبيتهم يخلقون ويصدرون مديونيات مالية على أنفسهم (وهي الأصول المالية غير المباشرة) والتي تتمتع بخصائص مختلفة تماما عن خصائص الأصول المباشرة التي يحتفظون بها. فعلى سبيل المثال حسابات الودائع وما شابهها من الأصول التي يصدرها الوسطاء الماليون تتميز بأنها أكثر سيولة وأقصر أجلا (من ناحية الاستحقاق) عن معظم الأصول المباشرة التي

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

يحتفظون بها بل إن بعض الوسطاء الماليين يصرون أصولا مالية ضد أنفسهم تكون ثابتة القيمة وقابلة للسداد عند الطلب أو في أجل قصير جدا بينما معظم الأصول المباشرة، التي يحتفظون بها تكون طويلة الأجل، ومن ثم يقال عادة، أن الوسطاء الماليين هم " صناع السيولة" Manufactures Of Liquidity.

وتتفرد المصارف التجارية بأنها الوسيط الوحيد الذي يصنع السيولة في صورة النقود ذاتها. ومع ذلك، تشترك المصارف التجارية مع بعض الوسطاء المهمين الآخرين -على النحو الذي سيرد ذكره فيما بعد- في صنعها لأصول أكثر سيولة من الأصول المباشرة التي تحتفظ بها.

### خامسا: تدنية المخاطر

إن المدخر النهائي مهما كانت قيمة الفوائض المتاحة لديه لغرض الاستثمار ان تمكنه إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فإن حجم المخاطر الذي يواجهه يكون كبيرا إذا ما حدث وانخفضت أسعارها السوقية وأراد التخلص منها قبل استحقاقها. أما الوسيط المالي فنظرا لما يستطيع أن يجمعه من فوائض يصبح حجمها في النهاية كبيرا جدا، فإنه يتمكن من شراء أحجام كبيرة ومتنوعة من الأصول. وهو بهذا يحقق وفرا في تكلفة الشراء والحيازة، فضلا عن أن تنوع الأصول يعطيه قدرا من الأمان ضد مخاطر انخفاض قيمة بعضها نظرا لاحتمال أن ترتفع قيمة البعض الآخر في نفس الوقت بنا يلغى الأثر الأول.

فضلا عن أن الوسطاء الماليين كما ذكرنا من قبل يستطيعون بإمكانياتهم الكبيرة أن يستخدموا أخصائيين في المجال المالي من ذوي الكفاءات العالية، التي تعني بتحليل الائتمان ووضع المعايير المناسبة لتقييم المقترضين. ولذلك فإن الذي يقنتي أصولا مالية لوسيط مالي، يعرف أنه يجوز دينا في مواجهة وسيط تتميز محفظة أوراقه المالية بالتنوع الذي يدني حجم المخاطر المحتملة، وهو أمر غالبا ما لا يستطيع المدخر نفسه تحقيقه بمعرفته.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

### المطلب الثالث: مؤسسات الوساطة المالية

#### أولاً: أنواع مؤسسات الوساطة المالية

- ✓ المؤسسات الوثائقية: تشمل البنوك التجارية -بنوك الادخار -مؤسسات الادخار والاقراض -اتخاذ الائتمان
- ✓ البنوك التجارية: هي منشأة مالية متخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، فهي المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها ومن أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية ما يلي:
- ✓ تجذب الودائع وتقديم القروض.
- ✓ تقديم مجال الادخار سواء للأفراد ومنشآت الأعمال أو المنشآت الحكومية.
- ✓ تقديم الخدمات مالية عالمية من خلال دخول البنوك التجارية والتمويل الدولي.
- ✓ تقديم وسائل للدفع والشراء والخدمات مثل ودافع تحت الطلب والخدمات الجارية.
- ✓ تقديم الخدمات الاستثمارية مثل التعهد بإصدار الأسهم وتصريفها للشركات المصدرة له.
- ✓ خصم الأوراق التجارية.
- ✓ شراء وبيع العملات والأوراق المالية لحساب العملاء أو البنك ذاته.<sup>1</sup>

#### ثانياً: خصائص البنوك التجارية

- تتميز البنوك التجارية عن باقي الشركات التجارية والصناعية بخصائص مختلفة بحيث أن أكثر البنوك هي الوعاء الذي تنصب فيه الودائع من أجل الاستثمار ولتلبية حاجيات الأفراد والهيئات المختلفة وهناك ما يمكننا التركيز على الخصائص التالية.<sup>2</sup>
- ✓ تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

<sup>1</sup> محمد سعيد أنور السلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005م، ص ص139-140.

<sup>2</sup> راجع محمد سويلم، إدارة البنوك والبورصات والأوراق المالية، الشركات العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص94

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

- ✓ يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس رقابة أو تأثير على البنك المركزي.
- ✓ تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد.
- ✓ تخلق النقود المصرفية من النقود القانونية.
- ✓ تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية لهدفها الأساسي تحقيق الربح، بقدر أكبر ممكن بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد والشركات.
- ✓ تقديم القروض على مختلف الأشكال والأنواع إلى أصحاب المشاريع الصناعية.

### ثالثا: أهداف البنوك التجارية

**الربحية:** فأمر الذي لا شك فيه أن هدف تحقيق الربح وتعظيم، هو أول ما تهتم به البنوك التجارية لأنه إذا تدهورت أموال البنك التجاري وحقق خسائر فإن المساهمين فيه عادة ما يهربون عند أول فرصة وذلك ببيع أسهم وربما ينفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى جهة نستطيع إدارته بصورة أفضل.

**السيولة:** تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر لمواجهة الالتزامات المستحقة للأداء حاليا أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أو ما يهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك وكيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول لمودعين تعالوا غدا إذ طلبوا سحب جزء من ودائعه أو سحبها جميعا.

**الأمان أو الضمان:** ويقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى امان مقبول من المخاطر (مخاطر التصفية الاجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم، مخاطر السرقة والاختلاس... الخ).

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم أو سحبها جميعا.<sup>1</sup>

✓ **بنوك الادخار:** هي بنوك مالية تعتمد على الودائع الادخارية للحصول على الموارد المالية من أجل استخدام هذه الموارد في تقديم قروض عقارية، فهي مؤسسات مالية تتشابه إلى حد كبير مع مصارف الادخار والاقراض إلا أنها تأخذ شكل تعاونيات يمتلكها المودعون، لقد تعرضت هذه المؤسسات إلى مشاكل مثل مصارف الادخار والاقراض، نتيجة لاقتران نشاطها على تقديم العقارية فقط ولذا يسمح القانون بإصدار ودائع شيكية وتقديم قروض إلى المستهلكين بجانب قروض الرهونات العقارية.<sup>2</sup>

✓ **مؤسسات الادخار والاقراض:**<sup>3</sup> تتمثل مؤسسات الادخار والاقراض تلك المؤسسات التي تعمل أساسا على تعبئة الموارد عن طريق قبولها لمختلف أنواع الودائع كالودائع الادخارية، الودائع لأجل، الودائع الجارية وتستخدم هذه مؤسسات الموارد التي لديها في تقديم القروض العقارية بضمان عقارات، وتمثل هذه المؤسسات ثاني أكبر مؤسسة تعاقدية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لكون القروض العقارية التي تمنحها طويلة الأجل لذات أجل استحقاق يصل إلى 25 سنة فإن معظم هذه المؤسسات قد نمت بشكل كبير عندما كان سعر الفائدة منخفضا منذ عقد الخمسينات حتى نهاية الستينات ولكن بمجرد ارتفاع معدل الفائدة فقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة التعبئة الموارد المالية لديها بالمقارنة بالعائد المحقق من وراء القروض التي تقسمها وعليه فقد تعرض عدد كبير من المؤسسات إلى الأقل من مما سمح لهذه المؤسسات بإصدار ودائع جارية (ودائع شيكية) وتقديم القروض للمستهلكين.

<sup>1</sup> حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الاسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن الطبعة الاولى، 2014، ص 206

<sup>2</sup> محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في أعمال البنوك والأسواق المالية، ص ص 149، 150.

<sup>3</sup> محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع نفسه، ص 150

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

كما سمح أيضا لها بالدخول في أنشطة كانت مقصورة على البنوك التجارية ولهذا أصبحت هذه المؤسسات تخضع حاليا إلى متطلبات الاحتياطي القانوني مقابل الودائع لديها مثلها في ذلك البنوك التجارية الأمر الذي يرتب تقارب نشاط مؤسسات الادخار والإقراض من نشاط البنوك التجارية حاليا وأصبح هنا تنافس كبير بينهما.

✓ **اتحاد الائتمان:**<sup>1</sup> وهي مؤسسات مالية عبارة عن مؤسسات تعاونية صغيرة للإقراض تم تنظيمها لتشمل مجموعات اجتماعية معينة فمثلا يوجد منها اتحاد الائتمان للعمال في مؤسسان معينة وتقوم هذه المؤسسات بتعبئة الموارد المالية من الودائع التي يقدمها الأعضاء في الاتحاد في شكل مساهمات، ثم تقوم باستخدام هذه الموارد المالية بفتح حسابات إيداع جارية تتداول باستخدام الشبكات كما يمكنها تقديم قروض عقارية بجانب القروض الاستهلاكية.

وتعد اتحادات الائتمان أصغر أنواع المؤسسات الودائية ولكنها أكثر نمو في عام 1994م كانت أصولها أربعة ونصف ما كانت عليه عام 1980م في الولايات المتحدة الأمريكية.

✓ **المؤسسات غير الودائية:** تعتبر المؤسسات غير الودائية مؤسسات متعددة يجمع بينها عامل مشترك يتمثل في تقديم الخدمات المالية فيما عدا تلقي الودائع وعدم توفر هذه الخدمات لدى المؤسسات يعتبر هو الفرق الجوهرى بينها وبين المؤسسات الودائية وفي هذا النوع سوف يتم التطرق إلى أهم المؤسسات من خلال العناصر التالية:

✓ شركات الحماية ضد المخاطر (شركات التأمين).

✓ شركات الاستثمار.

✓ شركات التمويل.

<sup>1</sup>محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع نفسه، ص150

### شركات التأمين:<sup>1</sup>

اختلف الكتاب في تعريفهم للتأمين، وذلك حسب الفترة الزمنية التي عاشوا فيها أو الظروف التي مروا بها مثل: الكوارث البيئية أو الطبيعية. فلا يوجد تعريف موحد للتأمين، فقد تم تعريف التأمين من وجهات نظر متعددة منها: الاقتصادية، الاجتماعية، الاكتوارية (رجال التأمين المتخصص).

إلا أن الجميع متفق على أن الأهداف والشروط والمبادئ هي التي يمكن أن تصيغ تعريفا عاما قريبا من الشمول للأطراف، وهذه الشروط هي:

1. أن التأمين هو أسلوب منظم للتعاقد بين طرفين لتحويل الخطر.
2. كل طرف لديه تعهد محدد قبل الطرف الآخر.
3. توزيع الخسارة المحتملة على عدد كبير من الحالات (أشخاص أو ممتلكات أو الاثنين معا).

4. أن الخسارة المالية المتوقعة يمكن تقديرها باستخدام الأساليب الرياضية و الاحصائية وعليه يمكن تعريف التأمين كالتالي:

**إن التأمين هو:** توزيع الخسائر العرضية من خلال نقل الأخطار، أو تحويلها من المؤمن لهم إلى شركات التأمين، وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها.

**والتأمين (من الناحية الفنية) هو:** أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لذلك الخطر نفسه - كالسيارة والمنزل والمستودع... إلخ- لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل وحدة الاشتراك بنصيب نسبي من ذلك الخطر بعد أن جرى حسابه.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، " الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010م، ص 74، 75.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

شركات الاستثمار:<sup>1</sup> تعرف هذه الشركات على أنها مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال من مختلف المستثمرين وبصفة خاصة من صغار المستثمرين وبصفة خاصة من صغار المستثمرين الذي لا تتوفر لديهم موارد كافية لتكوين تشكيلات مختلفة من محافظ الأوراق المالية، ثم استثمارها من قبل إدارة محترفة، حيث يمكن لكبار المستثمرين وصغارهم المشاركة في صناديق شركات الاستثمار، فهذه الشركات وجدت أساسا لمساعدة صغار المستثمرين الذين لا يتوفر لديهم الوقت الكافي لإدارة محافظهم الاستثمارية.

ويمكن تصنيف شركات الاستثمار إلى نوعين من الشركات هي:

**1. شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة:**<sup>2</sup> يدير هذا النوع من الشركات عدد كبير من الصناديق يطلق عليها اسم الصناديق المشتركة حيث يتم من خلال هذه الصناديق إعادة شراء الأسهم من ملاكها في أي وقت يريده حامل السهم، وقد جاءت هذه العبارة النهاية المفتوحة على أساس حجم الأموال المستثمرة في الصندوق غير محدد لأنه يجوز للشركة اصدار المزيد من الأسهم العادية وبيعها، وإن كان لا يجوز لها إصدار سندات بالإضافة إلى ذلك تقدم شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة حصص من الأسهم بأي كمية للمستثمرين المرتقبين في أي وقت.

**2. شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة:**<sup>3</sup>

تشكل شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة Closed-End Investmen

Companies تصناديق استثمار يطلق عليها الصناديق ذات النهاية المغلقة Closed-End

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، سمية قرياص، البورصات والمؤسسات المالية، ص 187.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال (الأوراق المالية)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003م، ص 103.

<sup>3</sup> محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفان، "الاستثمار في البورصة (أسهم وسندات وأوراق مالية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006م، ص 43.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

"Funds" التي يخول لها المشرع الحق في اصدار أسمها تباع للجمهور، إذ يتبع في إصدارها ذات الإجراءات التي تتبع في غيرها من الشركات.

فالتطريق الوحيد المتاح لمن يرغب في بيع ما يملكه من تلك الأسهم أو من يرغب في شراءها بعد أن انتهى بنكير الاستثمار -الذي تولى إصدارها- من تصريفها، أن يصدر أمرا بذلك للسمسار الذي يتعامل معه، والذي يقوم بدوره بتنفيذ الأمر إما في السوق المنظمة (البورصة) التي يتداول فيها تلك الأسهم، أو في السوق غير المنظمة التي يطلق عليها المعاملات عبر المنضدة (OTC) Over The Counter وذلك من خلال التجار وبيوت السمسرة التي تسمح لها بالتعامل في تلك الأسهم بيعا وشراء.

وهذا ويطلق على أسهم شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة بالصناديق ذات التداول العام "Publicly- Traded Fundes"، التي تنشر قيمتها السوقية يوميا في صحف المال. أما قيمة الأصل الصافية فتتشر في جريدة وول ستريت "The Wall Street Journal" كل يوم اثنين، إذ يجد فيها المستثمر القيمة السوقية للسهم وقيمة الأصل الصافية، أما الفرق بينهما فيوضح ما إذا كان السهم يباع بعلاوة أو بخصم. مع ملاحظة أن القيمة السوقية للسهم تمثل آخر سعر بيع به السهم "Asked Price" في يوم الجمعة السابقة (نهاية الأسبوع في الولايات المتحدة الأمريكية).

### شركات التمويل Finance Companies<sup>1</sup>:

وهي مؤسسات مالية تقوم بتعبئة الموارد المالية من خلال بيع أوراق تجارية، وهي أداة دين قصيرة الأجل، وكذلك إصدار أسهم وسندات. وتقوم بتوظيف مواردها في شكل قروض تمنح إلى المستهلكين لتمويل مشترياتهم من أثاث، وسلع معمرة، أو قيامهم بإدخال تحسينات على مساكنهم. كما تقدم هذه المؤسسات قروضا إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة. وتنظم بعض هذه المؤسسات لتمويل المشتريات من منتجات أحد الشركات الكبرى.

<sup>1</sup>محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 151.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : الاطار النظري التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية: هناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو ( Crouth ) والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي. >> أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل <<<sup>1</sup>

>> وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة <<<sup>2</sup>

ثانياً: نظريات التنمية الاقتصادية:

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي<sup>3</sup>:

\* القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي ( Capital Accumulation). فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.

\* بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

<sup>1</sup> هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية ( استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1(2005)،ص.11.

<sup>2</sup> نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000،ص.499.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،ص.64.65.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

\* أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموائية للتقدم التكنولوجي.

\* أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (Capitaliste System) تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

\* قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:

- نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.

- كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزواج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.

\* نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنماط التنمية واستراتيجياتها

كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:<sup>2</sup>

1- إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن: ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف " نيركسه " والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب " نيركسه " فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما يرى نيركسه: ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة >> حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضا قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية.

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن: وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي " هيرشمان " حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتي كانت تركز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى " هيرشمان " بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تفقد بدورها عملية النمو

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص، ص. 66. 69.

<sup>2</sup> محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص، ص. 340. 342.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.

وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب أن تتضمنه إستراتيجية التنمية الشاملة:<sup>1</sup>

ميادين العمل الحكومي لا بد أن تضم

- تحديد المشروع الاجتماعي.

- المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص ( المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة...).

- التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.

- تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العممة للتعليم، الصحة، والإسكان.

- سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية.

- سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.

<sup>1</sup> د: جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000، ص، ص.78.77.

## الفصل الاول: — الاطار النظري للوساطة المالية والتنمية الاقتصادية

### المطلب الثالث: نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية

النموذج يهدف إلى معرفة التناسب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الآلية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الإنتاج سلبيا وإيجابيا على الاقتصاد الوطني بشكل عام.<sup>1</sup>

1- نموذج فيلدمان - مها لانوبيس ( Fedman – Mahalanobis ) وهدفه زيادة الدخل

والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع وسائل الإنتاج.

2- نموذج هارود - دومار: ( Domar – Harodd ) ويحدد النمو على أساس المقدر

على الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية هذا التوزيع

على زيادة الدخل المستثمر، كما يؤكدان على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا

في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، كما في النموذج الأول.

مراحل رستو للنمو الاقتصادي: تقوم فكرة النمو الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد القومي

ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي وتتلخص هذه

المراحل فيما يلي:<sup>2</sup>

- مرحلة المجتمع التقليدي

- مرحلة التهيؤ للانطلاق

- مرحلة الانطلاق

- مرحلة النضج

- مرحلة الاستهلاك الكبير

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص، 64.

<sup>2</sup> جمال الدين لعويصات، مرجع سابق، ص، 20

الفصل الثاني: دراسة دور  
الوساطة المالية في تنشيط التنمية  
الاقتصادية في الجزائر

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

### تمهيد:

إن الوساطة المالية أداة قديمة، وتطبيقاتها المعاصرة منبثقة من التطوير والتعديل المستمر لمفهومها القديم، وان تعددت التعاريف إلا أن أساس الفكرة بقي نفسو، حيث أن نمو النشاط الاقتصادي تسبب في انقسام الافراد في المجتمعات إلى قسمين، وهم أصحاب الموارد المالية الذين يتمكنون ما يزيد عن حاجتهم، وأصحاب الحاجات المالية الذين يفتقرون إلى الموارد لتغطية حاجاتهم ولكون عممية الالتقاء المباشر ما بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز في ارض الواقع تعد من الصعوبة بمكان، خاصة مع عدم تكافؤ المعلومات وتكفئة المعاملات كان البديل في إقامة علاقة تمويل غير مباشرة تمثل الوساطة المالية حمقتيا الأساسية؛ حيث تم تقسيم الفصل الى مبحثين وهم :

المبحث الأول: تطوير عمل الوساطة البنكية في ظل الإصلاحات الجزائرية

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات الوساطة المالية في ظل تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: تطوير عمل الوساطة البنكية في ظل الإصلاحات الجزائرية

المطلب الأول: المنظومة المصرفية في الجزائر:

بعد تحقيق الجزائر للإستقلال سنة 1962 بدأت في بناء منظومة مصرفية تمكنها من تمويل إقتصادها ويمكننا القول إن النظام المصرفي الجزائري م ر بأربعة مراحل منذ الإستقلال:

1- مرحلة إنشاء المنظومة المصرفية الجزائرية.

2- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في إطار الإقتصاد المخطط.

3- مرحلة ما بعد صدور قانون النقد والقرض.

4- مرحلة إصلاحات الألفية الجديدة.

1. مرحلة إنشاء المنظومة المصرفية:

شرعت الجزائر في هذه الفترة في إنشاء مؤسسات سيادية نقدية ومالية وكذلك إنشاء

عملة وطنية في 1962/08/29 ، ومن تم تلاها إنشاء البنك المركزي في 1962 /12/13 ثم

بعد ذلك تم تأميم البنوك الفرنسية التي كانت تنشط آنذاك واستبدالها ب 3 بنوك عمومية:

• 13 / 06 / 1966 البنك الوطني الجزائري

• 14 / 05 / 1967 القرض الشعبي الجزائري

• 19 / 10 / 1967 البنك الخارجي

تميزت هذه البنوك في هذه المرحلة بعودة ملكيتها كليا إلى الدولة وكل القرارات المتعلقة

بالمنظومة كانت تتخذ مركزيا، بحيث لم تكن لهذه المصارف أي سلطة في إتخاذ القرارات

التمويلية التي كانت تولى إلى هيئة التخطيط وتميزت كذلك هذه المرحلة ب إعتماها الكبير

على الخزينة العمومية في تمويل المشاريع واقتصار البنوك على تقديم قروض قصيرة وهذا ما

سبب ركودا في المنظومة المصرفية.

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 2. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في إطار الإقتصاد المخطط:

كان النظام الاقتصادي والمنظومة المصرفية في هذه المرحلة تعتمد على فلسفة وقواعد الإقتصاد الإشتراكي والمبني على التخطيط، حيث تمتلك الدولة كل وسائل الإنتاج فكل القرارات المتعلقة بالإستثمار والإنتاج والتوزيع والتمويل تتخذ بطريقة إدارية وبيروقراطية. تميزت هذه الرحلة ب 3 إصلاحات:

**الإصلاح المالي لسنة 1971 :** جاء نتيجة عجز البنوك عن تمويل الإستثمارات المخططة ولمعالجة هذا الإختلال تم التطرق إلى جملة من الإجراءات منها:

✓ إنشاء مجلس عام للإئتمان لتعزيز علاقة القطاع العام المصرفي مع القطاعات الاقتصادية وإنشاء هيئة تقنية للمؤسسات لتقديم دراسات واقتراحات متعلقة بالأعمال المصرفية.

✓ تحديد طرق لتمويل الإستثمارات العمومية المخططة وقيامها بعملية التوطين أي كل العمليات المالية تجرى في بنك واحد من البنوك الثلاثة حتى يمكن مراقبة التدفقات النقدية.

✓ التخصص القطاعي أي كل بنك مختص في قطاع معين . .

كخلاصة لهذه المرحلة يمكن القول أن المنظومة المصرفية في هذه الرحلة كانت مبنية على فلسفة التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالإستثمار والتمويل، فالبنك لم تكن له القدرة على إتخاذ قرارات التمويل.

**الإصلاح المالي لسنة : 1986** جاء هذا الإصلاح كرد مباشر للأزمة البترولية مما إنجر عنه ضعف في المداخيل باعتبار الإقتصاد الوطني مبني على المحروقات والتي تمثل أعلى نسبة من الصادرات مما أدى إلى ضعف المنظومة المصرفية.

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

✓ أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية تمثل في وضع سلسلة من الإجراءات للتحويل إلى نظام السوق وإصدارها لقانون القرض والبنك سنة 1986 وهدفه إعطاء دور أكثر أهمية للبنوك الثانوية وإنشاء مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك.

✓ تقليص دور الخزينة وإشراك الجهاز المصرفي لتمويل استثمارات.

✓ إعطاء البنك المركزي إستقلالية أكبر .

✓ إعطاء حرية للبنوك في منح القروض .

✓ تفعيل دور السياسة النقدية.

**إصلاح 1988:** جاء قانون 88 - 06 ليعطي إستقلالية للبنوك ومنحه شخصية معنوية

تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وتتمثل أهم مبادئه في :

• إعطاء إستقلالية للبنوك ودعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية .

• السماح للمؤسسات المالية بتوظيف نسبة من أصولها في إقتناء الأسهم والسندات .

• بصدور هذا القانون تم إلغاء التوطين الإجباري وتخلي الخزينة العامة عن تمويل

الإستثمارات .

### 3. إصلاحات النقد والقرض 10/90 :

رغم صدور عدة تعديلات في النظام المالي إلا أنها لم تكن كافية لضمان التكنيف مع

المنظومة المصرفية للإقتصاد الجزائري الجديد الموجه نحو إقتصاد السوق، لذلك جاء قانون

النقد والقرض لوضع مسار جديد وتنشيط الوساطة البنكية وإبراز دور السياسة النقدية ومن أهم

النتائج التي جاء بها هذا القانون هو تأسيس نظام بنكي ذومستويين، ترسيخ قواعد السوق في

تسيير إقتصاد جزائري مع إعطاء البنك المركزي إستقلالية أكبر و إسترجاع البنوك والمؤسسات

المالية ل وظائفها التقليدية .

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 4. مرحلة إصلاحات الألفية الجديدة :

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد سنوات التسعينات وبعد قانون النقد والقرض إصلاحات جديدة مست الجانب الإداري في تسيير البنك المركزي، وتم الفصل الهئتين : مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض في 2001.

في 2003 صدر الأمر 03 - 11 الذي ألغى قانون النقد والقرض وتم إعطاء الحكومة دورا في الحياة الاقتصادية بعد فضائح البنوك الخاصة، وبعد سنة أصدرت تعديلات تخص الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر، وتكوين الإحتياطي الإجباري. أيضا تم تخصيص الودائع بنظام ضمان الودائع المصرفية عن طريق إيداع البنوك لعلاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية.

في 2008 تم فرض قوانين في جانب حماية المودعين عن طريق وضع قوانين لمكافحة إصدار صكوك بدون رصيد، التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

في 2010 صدرت إصلاحات متعلقة بإستقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية، مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي.

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية عدة تنقلات و عدة مراحل مرت بها حيث تضم 20 بنك إلى غاية 2013 ، ستة منها عمومية بما في ذلك CNEP الذي أصبح بنك في 1990 و

14 بنك خاص

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

**المطلب الثاني: مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض:**

**الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية:** ويعني هذا أن القرارات أصبحت تتخذ على أساس الأهداف التي تحددها السلطة النقدية لا على أساس قرارات هيئة التخطيط وهذا من أجل أخذ السياسة النقدية مكانة في ضبط الإقتصاد الوطني.

**الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة:** الخزينة العمومية لم تعد حرة في الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجزها بل أصبحت تمول العجز عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي وهذا للحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

**الفصل بين دائرة الميزانية العامة ودائرة القرض:** أصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض للإستثمارات والمشاريع التي كانت في السابق الخزينة العمومية هي المسؤولة على هذا التمويل وهذا نتيجة إسترجاع البنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية.

**السلطة النقدية وحيدة ومستقلة:** جاء قانون النقد والقرض لي نشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وهي مجلس النقد والقرض ليتحكم في تسيير النقد وتفاذي التعارض بين الأهداف النقدية وتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق أهدافها.

**وضع نظام بنكي على مستويين:** يقصد به أن البنك المركزي هو السلطة النقدية والبنوك التجارية موزعة للقروض حيث أصبح البنك المركزي يمثل بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض للتأثير على السياسات الخاصة بمنح القروض وتحكمه في السياسة النقدية.

**أهداف قانون النقد والقرض:**

**من أهم الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض ما يلي:**

✓ ضبط العلاقة بين بنك الجزائر (والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري) وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة العمومية دون قيود؛

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية

### في الجزائر

- ✓ منح صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس لنقد والقرض (كسلطة نقدية) ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية. وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمة للبنك المركزي الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية؛
- ✓ منح استقلالية أكبر للبنك المركزي عن السلطة النقدية، حيث أصبح البنك المركزي يؤدي دور المستشار للحكومة. كما إن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي، وبالتالي مساءلتها من طرف نواب الشعب (وليس الحكومة بعد عرض المحافظ لتقريره السنوي في المجلس الشعبي الوطني؛
- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصري بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.
- ✓ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي لأن التدخل الإداري قد ولد تضخما جانبا وانحراف غير مراقب؛
- ✓ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- ✓ تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي؛
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛
- ✓ منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛
- ✓ ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة؛
- ✓ إقامة نظام مصري قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛
- ✓ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد؛
- ✓ حماية الودائع؛
- ✓ تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة؛
- ✓ ترقية الاستثمار الأجنبي.

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

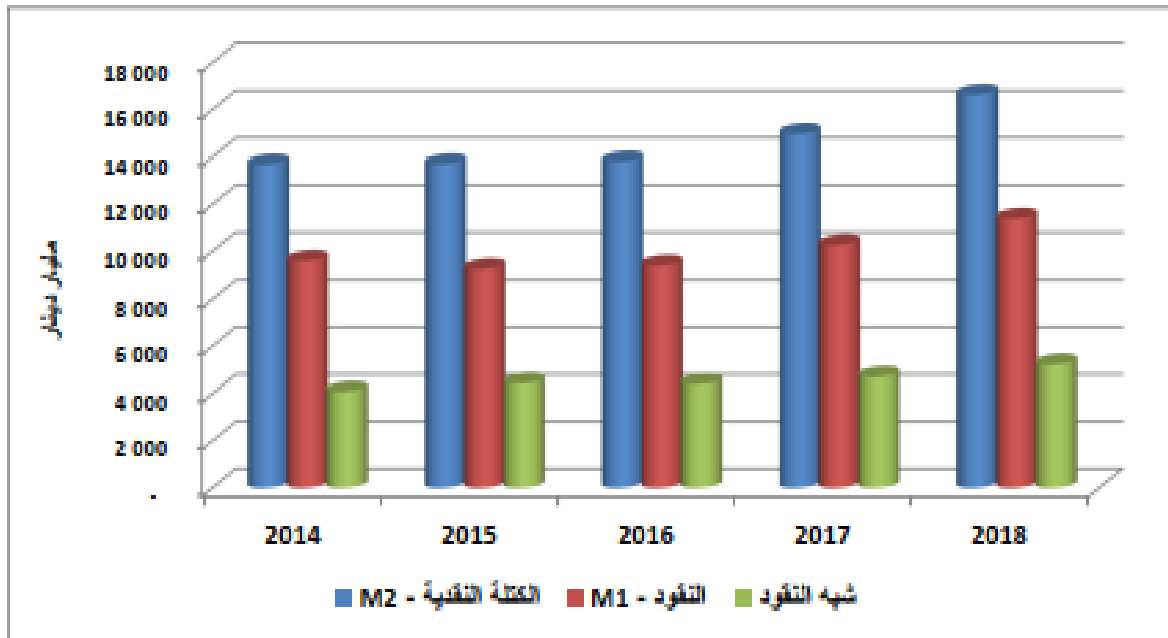
المبحث الثاني: دراسة مؤشرات الوساطة المالية في ظل تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

### المطلب الأول: التطورات النقدية الرئيسية

بعد سنتين من شبه استقرار (2015 و 2016) تزايدت الكتلة النقدية M2 ب 8,4% في 2017 و 11,1% في 2018. مثلما كان عليه الحال في 2017، نجم هذا الارتفاع في الأرصدة النقدية عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، حيث ارتفعت ب 20,5% (19,0% في 2017)، مقابل 11,1% فيما يخص الودائع لأجل، وب 4,5% فيما يتعلق بتداول النقد الورقي.

### أولاً: الكتلة النقدية

الشكل رقم (01) تطور الكتلة النقدية:



انعكس الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (بما فيها لدى بنك الجزائر)، بازدياد المجموع النقدي M1 بما يقارب (11,1% مقابل 9,1% في 2017)،

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

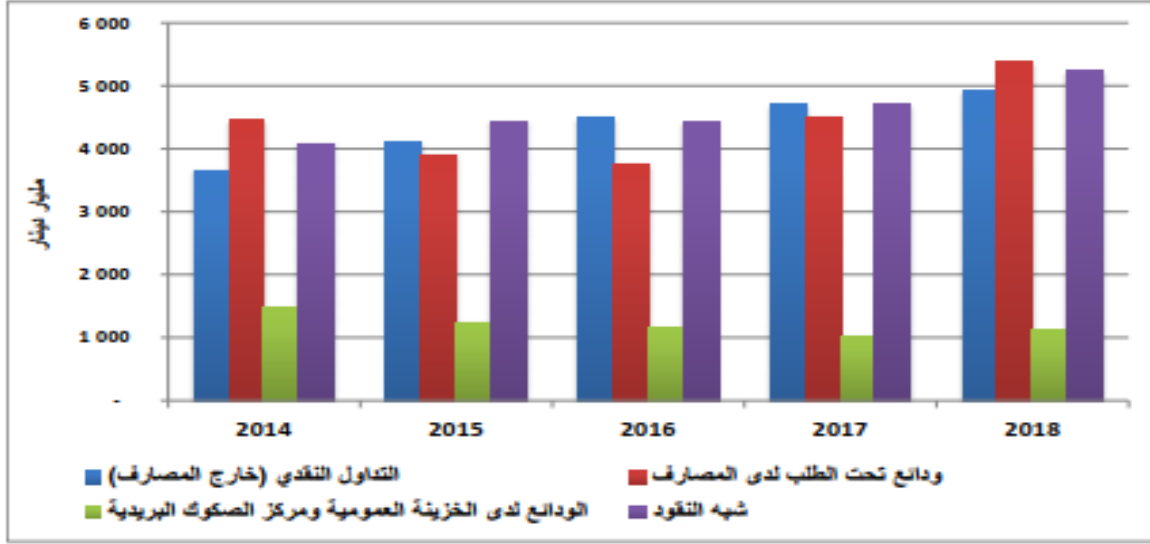
حيث لا يزال يمثل % 68,5 من الكتلة النقدية، وذلك رغم تراجع حصة تداول النقد الورقي من % 31,5 في 2017 إلى % 29,6 في 2018 .

باستثناء الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، التي ازدادت بنسبة % 84,6، منتقلة من 690,3 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 1 274,5 مليار دينار في نهاية 2018، ارتفعت الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (بما فيها لدى بنك الجزائر) ب % 7,2، بواقع % 7,2 بالنسبة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي خارج المحروقات وب % 17,2 بالنسبة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر)؛ في حين تقلصت الودائع تحت الطلب غير الموزعة حسب القطاع القانوني ب % 28,4 أما فيما يخص الودائع لأجل، فقد عرفت من جهتها، ارتفاعا، ولو متواضعا نوعا ما، ب % 11,1، مقابل % 19 بالنسبة للودائع تحت الطلب.

باستثناء الودائع لأجل للشركة الوطنية للمحروقات، قُدر ارتفاع الودائع لأجل ب % 11,9، على أساس % 22,4 بالنسبة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي و % 9,1 بالنسبة لودائع القطاع الخاص بحصة ضمن الودائع لأجل خارج المحروقات قدرها % 76,3.

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

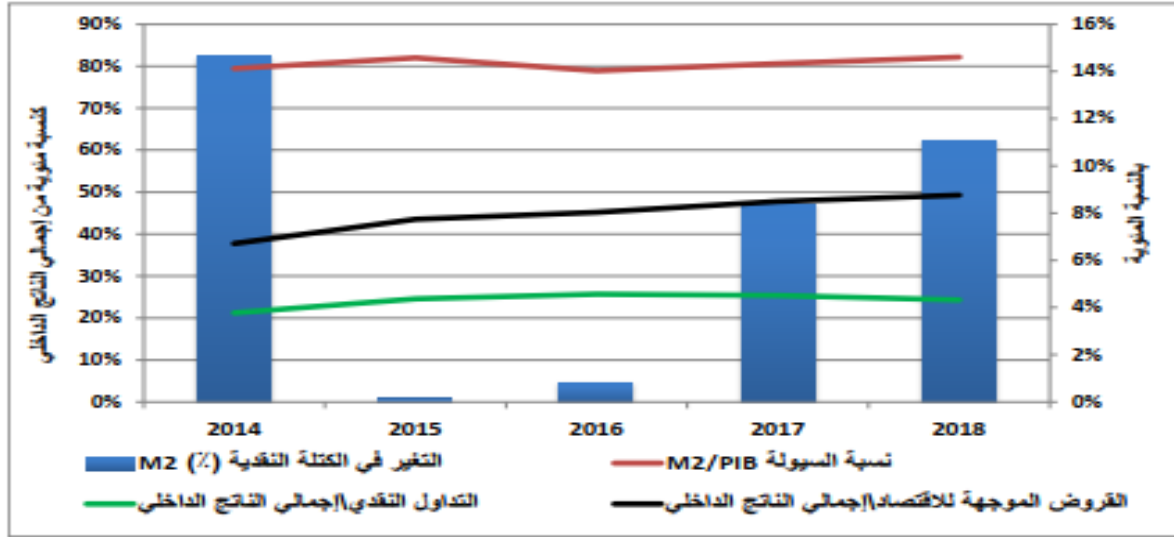
الشكل رقم(02) هيكل الكتلة النقدية :



وبالتالي، نجم الارتفاع في الكتلة النقدية المقدر ب 11,1 %، في سنة 2018 ، إلى حدّ كبير، عن ارتفاع الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، وبدرجة أكبر من 2017 ، عن ارتفاع الودائع لأجل .بالمقابل تراجعت وبشكل طفيف، وتيرة نمو تداول النقد الورقي في 2018 ( 4,5 % مقابل % 4,9 في 2017 ) ، ممّا جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 تتقّ لصّ للسنة الثانية على التوالي، لتصل إلى % 29,6 في نهاية ديسمبر 2018 مقابل % 31,5 في نهاية 2017 و % 32,5 في 2016.

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم (03) المؤشرات النقدية



من زاوية مقابلات الكتلة النقدية M2 ، يتبين، من خلال الوضعية النقدية المجمعة

لمجمل النظام المصرفي، أن:

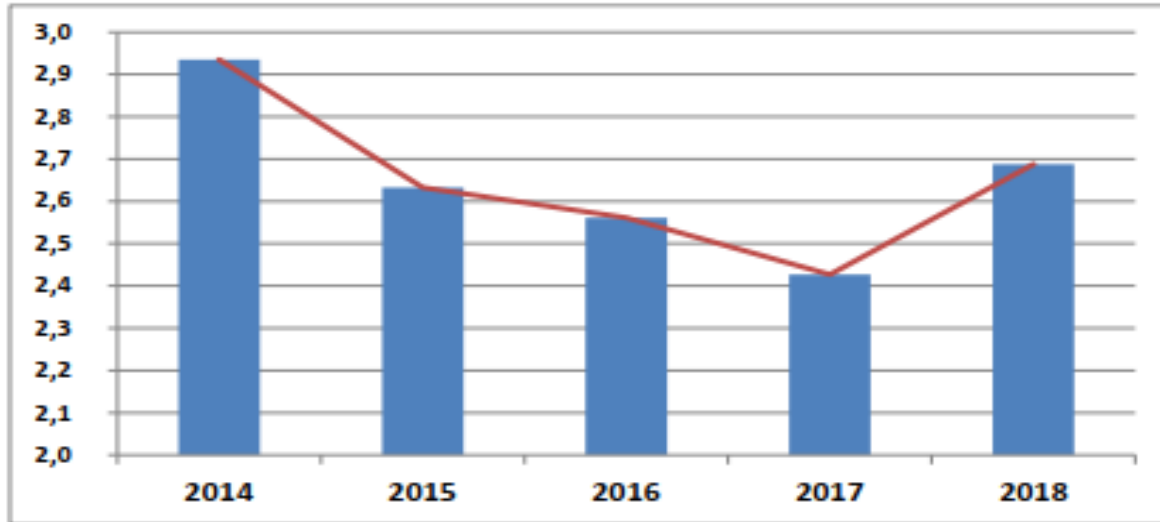
صافي الموجودات الخارجية (احتياطيات الصرف المُعبّر عنها بالدينار) قد عرف تقلصا بنسبة % 15,5 في (2018 مقابل % 10,9 في) 2017 ، أي ما يمثل تراجعاً بـ 1 741,8 مليار دينار. يفسّر هذا التقلص، والذي هو أدنى بقليل من التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يعادل من الدينار مبلغ 15,82 مليار دولار)، أساساً ، بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، على الرغم من التحسن المؤاتي لسعر صرف الأورو مقابل الدولار (العملات التي تُشكل احتياطيات الصرف) بين 2017 و 2018 .

صافي القروض الموجهة للدولة قد عرف ارتفاعاً من جديد، بمقدار 34,8 %، منتقلاً من 4 691,9 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 6 325,7 مليار دينار في نهاية 2018، تحت تأثيرات أزيد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، التي انتقلت من 1 967,4 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 3 857,8 مليار دينار في نهاية 2018، ذلك بالرغم من

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

انخفاض مستحقات المصارف التجارية على الدولة (% 19,3) - نجم ارتفاع صافيمستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، عنال شراء المباشر لسندات الخزينة، وذلك في إطار التمويل النقدي، بمبلغ قدره 3 371,2 مليار دينار بموجب المادة 45 مكرر من الأمر رقم 11 - 03 المتعلق بالنقد والقروض، المعدل والمتمم. ضمن هذا المبلغ الأخير، خُصّص 900 مليار دينار، لتغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية، لسنة 2018، وخُصّص 2 471,2 مليار دينار لتمويل كل من الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار. القروض الموجهة للاقتصاد، خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجعة، قد تزايدت خلال سنة 2018 ب 12,4 %، مقابل % 12,3 في 2017، بالغة 9 976,3 مليار دينار.

### الشكل رقم (04) تطور المضاعف النقدي (الكتلة النقدية/القاعدة النقدية)



على أساس التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية والقروضية الناجمة عن البرمجة المالية بالنسبة للسنة قيد الدراسة، اطلع مجلس النقد والقروض على الأهداف المتعلقة بتطور

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

المجاميع النقدية والقرضية، المنسجمة مع استهداف التضخم بنسبة 4 %، وحدد معدل النمو للكتلة النقدية M2 بـ 7,9 % ومعدل نمو القروض للاقتصاد بـ 12,0 % . تمّ التنبؤ بأهداف التضخم والمجاميع النقدية والقرضية على أساس فرضية سعر متوسط للبتروول صحاري بلاند الذي يعكس تنبؤات صندوق النقد الدولي (FMI) في أفريل 2018 بـ 64,2 دولار . بعد ذلك، بلغ متوسط سعر البتروول 71,5 دولار للبرميل . أما فيما يخص التوسع النقدي، فقد كان أعلى ( 11,1 % ( من المرتقب ( 7,9 % ) ، في حين لم يكن التوسع خارج ودائع قطاع المحروقات، الذي استعاد في نهاية 2018 من إعادة شراء مستحقته على الخزينة، سوى بـ 7,7 %، أي ما يقارب المستوى المرتقب . وكذلك كان الحال بالنسبة لتطور القروض الموجهة للاقتصاد، التي ارتفعت بـ 12,4 %، بينما كانت مرتقبة في حدود 12,0 % .

### خامسا: معدلات النمو الاقتصادي

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فإن معدلات النمو ستكون مرتبطة بأسعار البتروول ومختلف صدماتها في السوق العالمية، يمكن تلخيص تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الجدول رقم

#### الجدول رقم (01) : تطور معدلات النمو في الجزائر ( 2018 - 2010 )

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79	3.76	3.30	1.60	2.10

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي؛ تاريخ الاطلاع 11 :

سبتمبر 2020

رغم تحسنه الطفيف خلال سنة 2010 بسبب بداية تعافي الاقتصاد العالمي، إلا أنه عاد إلى الانخفاض سنة 2011 إلى 2,89 % نتيجة بداية دخول الإتحاد الأوروبي في أزمة الديون السيادية . وفي نفس السياق سجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

الاقتصادي بمعدل نمو بلغ % 3,37 مقارنة با % 2,89 سنة 2011 والذي يمكن إرجاعه إلى تحسن أداء قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية .

وجراء الأزمة النفطية لسنة 2014 ، اشتدت هشاشة الاقتصاد الجزائري نتيجة الصدمة الخارجية ابتداء من السادس الثاني من سنة 2014 ، وتحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول واستمرار الركود في قطاع المحروقات، وبالرغم من المجهودات الاستثمارية المبذولة في هذا القطاع شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي ولو بوتيرة أقل بمعدل نمو قدره % 3,79 مقابل % 2,77 سنة 2013، في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات، فقد قدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 با % 5,6 أي تراجع مقارنة مع السنين 2012 و 2013 ب % 7,2 و % 7,1 على الترتيب، ويعود هذا الأداء الحسن خصوصا إلى استمرار نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة وكذا نمو قطاع الخدمات 1. وأمام تواصل ضعف أسعار البترول وارتفاع بسيط في أسعار المواد الأولية غير الطاقوية على مستوى الأسواق العالمية عرف معدل النمو تباطئا خلال السنوات الأخيرة وخاصة سنة 2017 بمعدل نمو 1,60

**المطلب الثاني: مؤشرات الجهاز المصرفي في الجزائر.**

**أولا: نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام :** تعتبر بمثابة مؤشر لقياس مستوى الوساطة البنكية في الإقتصاد، وهذا من خلال قياس مستوى خلق نقود الودائع التي تعتبر أساس عملية التمويلات المصرفية.

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (02): نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الج ا زئر لمفتره / 2008 )  
( 2017 )

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الودائع مليار دج * (1)	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9	10232.2
الناتج المحلي (2) الخام مليار دج	11043.7	9968.0	11991.6	14519.8	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8	18906.6
الميل المتوسط للودائع ( 2/1 )	%46.74	%51.63	%48.53	%46.37	%44.65	%46.78	%52.92	%55.09	%52.16	%54.12
المرونة الداخلية	0.82	0.027	0.68	0.78	0.67	2.68	4.33	- 0.28	-0.32	1.42

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى Rappports Annuels de la Banque : Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2012،d'Algérie 2016،2017)

الناتج المحلي الخام / الناتج المحلي الخام ( / )  $\Delta$  (الودائع / الودائع - ) =  $\Delta$  المرونة الداخلية

بالنسبة لممبل المتوسط للودائع في مؤشر يكشف قدرة وفعالية البنوك في جذب الودائع وتعبئتها وحصتي من PIB ، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا هذا المؤشر لم يتعدى في متوسطه نسبة %50 من الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة، وهو بذلك يعتبر ضعيف خاصة إذا ما قورن ببعض الدول المجاورة كالمغرب مثلا اين سجل المؤشر نسبة 94 ، %0ومصر حوالي 77 ، ( 27 ) %7، وهذا ما يعني أن بنوك القطاع المصرفي غير قادرة عمى استقطاب الموارد المتوفرة في السوق لا سيما السوق الموازي، وأن الاوعية الادخارية المعتمدة لا سيما تلك لأجل ليست مغرية ولا جذابة لذوي الأموال.

وفيما يخص المرونة الداخلية في مؤشر يبيّن لنا مدى قدرة البنوك في تغيير اتجاهات الميل نحو الإبداع المصرفي أو مدى ضعيفا في ذلك، والجدول أعلاه يبيّن لنا أن

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

حركة الودائع لا تعرف اتجاها منظما وأنيا غير مستقرة، فأحيانا المؤشر يفوق الواحد مما يعني استجابة أكثر لتغيرات الناتج الداخلي، وأحيانا أخرى منخفض مما يعني استجابة جد ضعيفة، مما يعكس ضعف البنوك في تشجيع المدخرين لعدم ابتكار أوعية جديدة وكون الأوعية الادخارية المعروفة لا تجدي نفعا ولا تستجيب لمطالب المدّخرين.

**خامسا: حجم الإقراض المصرفي:** يتركز التمويل في الجزائر عمى القطاع المصرفي نظرا لمحدودية نشاط السوق المالي، مما يجعل القروض مصدر رئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية والمحرك الأساسي للوساطة المالية المصرفية في الجزائر. ومن خلال الجدول رقم 4 يتضح لنا طابع نشاط الإقراضي الموجه للإقتصاد الذي قامت به البنوك العمومية والخاصة، والذي شيد توسعا محسوسا من سنة الأخرى وبوتيرة متذبذبة حيث تضاعف أكثر من ثلاثة مرات خلال فترة الدراسة و هذا في ظل الغياب الشبه كمي لسوق الأوراق المالية الجزائرية.

**الجدول رقم (3): تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008 / 2017)**

الوحدة: مليار دج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض القطاع العام	1202.2	1485.9	1461.4	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9	3689.0	3952.8	4311.8
قروض القطاع الخاص	1411.9	1599.2	1805.3	1982.4	2244.9	2720.2	3120.0	3586.6	3955.0	4566.1
إجمالي القروض	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9
حصة البنوك العمومية	87.5%	87.9%	86.8%	85.8%	86.7%	86.5%	87.8%	87.5%	87.6%	86.8%
حصة البنوك الخاصة	12.5%	12.1%	13.2%	14.2%	13.3%	13.5%	12.2%	12.5%	12.4%	13.2%

المصدر: : معومات مجمعة من Rappports Annuels de la Banque d'Algérie،

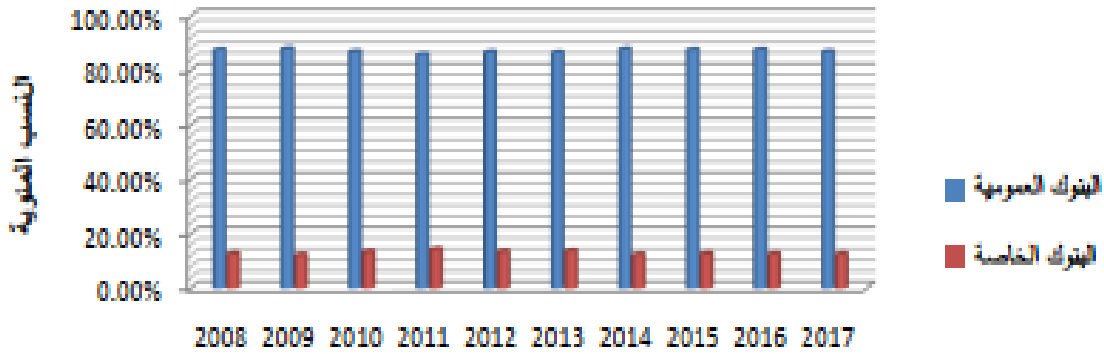
(2011)، Evolution Economique et Monétaire en Algérie، 2016، (2017).

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

عرفت وتيرة توسّع القروض الموجية للاقتصاد كل من القروض الموجية لمقطاع العام والمقطاع الخاص وبنسب مختلفة، وكانت حصة قروض القطاع الخاص تفوق حصة قروض القطاع العام بمتوسط 51%، و75% و48%، 18% عمى التوالي خلال فترة الدراسة، وهذا يرجع في الأساس لسياسات وتوجيهات الدولة الرامية الى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج.

وفي ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن القروض المباشرة تقريبا كميا تمويل الاقتصاد بواقع 98%، 2%، حيث تضمن التمويل الكمي للقطاع الخاص بنسبة 96%، 3% والقطاع العام بنسبة 95%، (28 .) 9%

الشكل رقم (5) حصة البنوك العمومية و الخاصة من إجمالي القروض 2017 / 2008 )



### المصادر

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات الجدول رقم. 4

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن البنوك العمومية لات ازل بي الممول الرئيسي للاقتصاد تستحوذ عمى ما يقارب 86% ، 8% من السوق المصرفية سنة 2017 مقابل 87%، 6% سنة 2016 ، في حين استقرت النسبة لدى البنوك الخاصة في 13% ، 2% سنة 2017 مما يعكس ضعف النشاط الإقراضي لبنوك الخاصة،

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

ويمكن ارجاع سيطرة البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد إلى:

- ✓ المشاركة القوية لبنوك العمومية في تمويل مشاريع استثمارية كبرى لمؤسسات العمومية خاصة في قطاعي الطاقة والمياه عن طريق قروض طويلة ومتوسطة الأجل، في حين تيمم البنوك الخاصة بتمويل المؤسسات الخاصة والأسر بقروض قصيرة الأجل.
- ✓ محدودية موارد البنوك الخاصة مقارنة بنظيرتي العمومية مما قد يؤثر على مستواها الإقراضي.

✓ تردد البنوك الخاصة في تمويل القطاع العمومي بسبب عدم مردديته المالية وتحمل مخاطر عدم السداد.

ثانيا: نسبة القروض إلى إجمالي الناتج الداخلي: يعتبر من بين المؤشرات ذات الدلالة والأهمية في مجال قياس الوساطة المصرفية والتطور المالي، حيث يعكس القدرة التمويلية للاقتصاد عن طريق القروض البنكية.

الجدول رقم(4) :نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر لمفترة / 2008 (2017)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع القروض 'مليار دج ' (1)	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9
الناتج المحلي الخام 'مليار دج (2)	11043.7	9968.0	11991.6	14519.8	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8	18906.6
نسبة القروض إلى الناتج الخام 2/1	%23.67	%30.95	%27.24	%25.65	%26.44	%30.96	%37.74	%43.56	%45.42	%46.96

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا الى معلومات الجدول رقم 3 و. 4

من خلال الجدول يتبين لنا أنو رغم الاصلاحات المبذولة من طرف الدولة لتفعيل دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، إلا أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الاجمالي لا تزال ضعيفة حيث لم تتجاوز سقف %47 طوال فترة الدراسة، وتعتبر بذلك

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

المساهمة الاضعف مقارنة بدول الجوار أين سجلت المساومة نسبة 81 ، %58 في تونس و 109 ، %99 في المغرب) 29 ( ، مما يدل أن التوسّع في الإقراض لم يتناسب مع التوسّع في حجم النشاط الاقتصادي، وهذا ما قد يولد ضغوطات تضخمية ويؤثر معدلات النمو الاقتصادي .ويمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب منها :

✓ لا يزال خطر القرض يمثل المعوق الأساسي أمام فعالية الوساطة المصرفية، إذ لا تزال البنوك الوطنية تتعامل بالطرق التقليدية لإدارة وتسيير مخاطر العمليات الائتمانية من خلال اشتراط ضمانات كبيرة قد لا يستطيع المتعاملون الاقتصاديون الخواص توفيرها، أو الرفع من نسب الفائدة لتغطية المخاطر، وهذا من شأن أن يؤثر في عملية توزيع القروض لتمويل المشاريع التنموية.

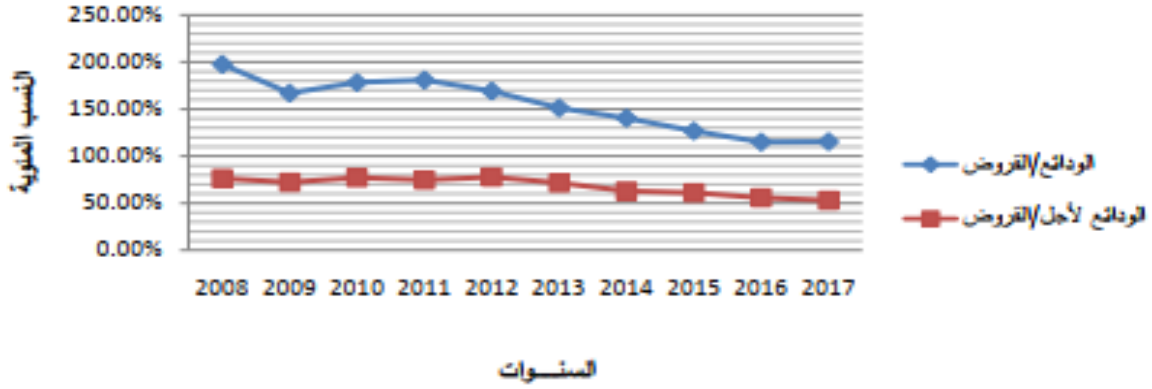
✓ إن المتعاملين الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على مصادر تمويلية خاصة كالتمويل الذاتي، عوض التعامل مع البنوك وهذا لنقص ثقافة التعامل المصرفي ومن جهة أخرى لتجنب تكاليف التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المطلوبة من طرف البنوك.

✓ إفتقار السوق المصرفية الجزائرية لصيغ تمويل حديثة تتجاوب مع احتياجات الاعوان الاقتصاديين الماليين، والتي ترجع الى غياب المنافسة بين البنوك في ظل ضعف البنوك الخاصة الاجنبية.

نسبة الودائع إلى إجمالي القروض: كمؤشر لقياس قدرة البنوك على تغطية خلال الموارد المجمعة.

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم: (6) أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (2008 / 2017 )



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى معلومات الجدول رقم 3 و. 4

## الفصل الثاني: — دراسة دور الوساطة المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية في الجزائر

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن النشاط الإقراضي للبنوك يتم تغطيته بنسب مختلفة خلال فترة الدراسة، فبعد الانخفاض المحسوس الذي عرفته نسبة الودائع الى إجمالي القروض في الخمس السنوات الأخيرة من الدراسة الناجم أساسا عن تراجع الفوائض في الموارد المجمعة مقارنة مع القروض الموزعة، تعرف استقرارا في 2017 بواقع 1 ، 15مقابل 1، 14سنة 2016 ، وهذا بفعل ارتفاع الودائع ذات الصفة بإعادة شراء الدين العمومي الداخلي من طرف بنك الجزائر في اطار التمويل غير التقليدي، الامر الذي ساهم في ارتفاع السيولة المصرفية الى 1380 ، 6مليار دج ديسمبر 2017 مقابل 820 ، 9مليار دج سنة 2016و مكن بذلك البنوك من الاستمرارية في تغطية نشاطها الإقراضي، إلا أنها تلجأ في ذلك الى الودائع تحت الطلب لتغطية العجز في الودائع لأجل،

**ثالثا: نسبة سيولة الاقتصاد:** سعت السلطات المالية والنقدية من خلال الإصلاحات المصرفية الى تحسين الوساطة البنكية من خلال تفعيل دور البنوك في تعبئة المدخرات والترشيد الكفاء ليا من خلال توزيعها المدروس والممنهج عمى المشاريع التنموية.

**الجدول رقم: (5) نسبة الكتمة النقدية M2 الى الناتج المحلي الخام في الجزائر لمفتره**

**2008 / 2017**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الكتلة النقدية M2	6959	7178.	8280.	9929.	11015	11941	13663	13704	13816	14974
	9.	7	7	2	1.	5.	9.	5.	3.	6.
PIB/M2	63.0	70.8	69.1	67.8	67.8	71.6	79.4	82.1	79.4	79.2

**المصدر:** معلومات مجمعة من Rappports Annuels de la Banque d'Algérie ،:

2017، 2016، Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2011

خاتمة

## خاتمة

ان تحقيق الكفاءة في نظام الوساطة المالية المصرفية يقتضي إعادة النظر في هذا النظام سواء على مستوى تعبئة الموارد من خلال تنويع الأدوات المالية، أو على مستوى تخصيص الموارد عن طريق تبني سياسة تمويلية تقوم على تنويع تقنيات التمويل من جهة، ومن جية أخرى إعادة النظر في التنظيم.

الخاص بمؤسسات الوساطة المالية، وهذا ما سعت اليه السلطات الجزائرية من خلال إصلاح منظوماتي.

المصرفية كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، وذلك بالاعتماد على أساس التكامل بين الآليات التنظيمية المسيرة للمهنة المصرفية ومبدأ عمل البنوك كمؤسسة تجارية، وذلك بإحداث توازن بين العائد والمخاطر.

ورغم التحسينات التي شيدتها الوساطة المصرفية في القطاع المصرفي بعد الإصلاحات، إلا أنها لا تزال تشهد تأخرا نسبيا ولم ترقى بعد الى المستوى الذي يسمح لها في المساهمة الحقيقية في التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

### أولا: نتائج الدراسة

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا الى النتائج التالية:

1. ارتفاع معدلات التركيز: إذ يسيطر على السوق المصرفية عدد من صغير من البنوك العمومية المقدر ب 6 بنوك؛ وهذا منذ أزيد من عقد من الزمن من الإصلاحات، مما يعني أن البنوك تعمل بطريقة غير تنافسية وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الوساطة المالية.
2. ضعف مؤشر الكثافة المصرفية: مما يعني أن شريحة كبيرة من الزبائن لا يحصلون على خدمات مالية هم بحاجة إليها.
3. ضعف القطاع المصرفي في تعبئة الادخارات المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تتطلب هذا النوع من التمويل.

## خاتمة

4. عدم قدرة البنوك عمى تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي وذلك نتيجة ضعف الوعي المصرفي والمنافسة الضعيفة في ظل ضعف البنوك الخاصة الأجنبية.

### ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة سنقوم باختبار فرضياتها التي تم وضعها سابقا في المقدمة كإجابات ونتائج أولية لدراسة هذا الموضوع، ويتضح ذلك على النحو التالي:  
- إثبات صحة الفرضية الرئيسية:

### الوساطة المالية تؤثر على تعزيز وترقيه التنمية الاقتصادية.

هذه الفرضية صحيحة، من خلال نتائج الدراسة التطبيقية، تؤدي بنا إلى حتمية قبول الفرضية الرئيسية، هذا ان تحقيق الكفاءة في التنمية الاقتصادية في الجزائر يقتضي إعادة النظر في هذا نظام الوساطة المالية سواء على مستوى تعبئة الموارد من خلال تنويع الأدوات المالية، أو على مستوى تخصيص الموارد عن طريق تبني سياسة تمويلية تقوم على تنويع تقنيات التمويل من جهة، ومن جية أخرى إعادة النظر في التنظيم الخاص بمؤسسات الوساطة المالية.

### ثالثا: الاقتراحات

1. القيام بإصلاحات خاصة بالمنظومة المصرفية تعطي دافع كبير للقطاع البنكي بصفة عامة والقطاع الخاص بصفة خاصة.
2. توجيه القطاع الخاص إلى استثمارات كبرى أكثر إنتاجية.
3. الاتجاه نحو العمل على التنويع في الاقتصاد وعدم الاعتماد على دخل واحد (البتروول).
4. امتصاص الكتلة النقدية الزائدة ولتقليل من نسبة العرض النقدي للقضاء على السوق السوداء.
5. تحرير معدلات سعر الفائدة من طرف البنك المركزي .

قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

#### المصادر:

-التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

-بلعيد ذهبية ومزاور أمال، مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات المالية والنقدية، دراسة تحليلية.

#### الكتب:

1. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتحفيز الاقتصادي، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2014م.

2. حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الاسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن الطبعة الاولى، 2014.

3. خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2014م.

4. راجع محمد سويلم، ادارة البنوك والبورصات والاوراق المالية،الشركات العربية للنشر والتوزيع،بيروت. 1992.

5. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جوادة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005م.

6. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات مفهوم شامل)، دار الراية، طبعة 1، عمان، 2015م.

7. السيد متولي عبد القادر، " الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010م.

8. طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، بن عكنون-الجزائر.

9. عبد الغفار حنفي، سمية قرياص، البورصات والمؤسسات المالية.

## قائمة المراجع

10. عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العسير، "النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامة، الطبعة الأولى، عمان، 2004م.
11. محمد سعيد أنور السلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005م.
12. محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998م.
13. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007م.
14. محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفان، "الاستثمار في البورصة (أسهم وسندات وأوراق مالية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006م.
15. محمد يونس، أحمد منصور، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002م.
16. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في أعمال البنوك والأسواق المالية.
17. محمود يونس، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013م.
18. منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال (الأوراق المالية)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003م.  
الرسائل الجامعية:
19. بن دحمان آمنة، التطور المالي في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2006.
20. محمود مليك، "تمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة بين (1993م/2015م) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة المسيلة، تخصص علوم تجارية سنة 2017م-2018.

عَمَّ يَتَّبِعُونَ  
مَنْ يَدْعُوا  
لَا يَنْفَعُهُمْ  
شَيْئًا وَلَا يَضُرُّهُمْ